وهو اى الموصوف غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا امتنع فى المسايل الاربع
هذه فى المعطوف والصفة الفتح وذلك لعدم تكرار لا فى المسالة الاولى وهى
لا حول ولا قوة ولا حل لامتناع التركيب فى الباقى من المسايل الاربع لان الفتح
يستدعى التركيب والتركيب على هذه الصفة ممنوع عندهم لانهم لم يركبوا الثلاثة
اشيا فيجعلوها كشى واحد فامتنع الفتح فيهما وجاز فيهما عطفا على محل اسم
لا وقال فى التصريح اى فى المعطوف والصفة الرفع بالنظر الى محل لا واسمها وجاز
النصب عطفا على محل اسم لا وقال فى التصريح بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان
معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خاروف الحمل على الموضع فى هذا الباب
حسن فى المعرب والمبنى لان الموضع للابتدا انتهى كقوله اى القايل وهو
رجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا

يروى برفع اب ويروى بنصبه ولا يجوز فيه الفتح لما تقدم واما حكاية الاخفش
لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة فى الاصل ولا امراة فحذف لا وبقى البنا
بحاله على نية لا كما قالوا ولا سيما تحمه على نية كل تتمة اذا علم خبر لا من
سياق الكلام او غيره جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم
والطائيين وانما يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة
عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كالحجازيين
فى ايجاب الاتيان به وقال ابن مالك فى شرح الكافية زعم قوم منهم
الزمخشرى والجزولى ان بنى تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم وان
الزمخشرى قال وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم اصلا وقال الجزولى ولا يلفظ
بالخبر بنو تميم الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا وليس بصحيح ما قالاه لان حذف
خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفايدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما
لا فايدة فيه قال الشلوبين ينبغى ان يكون خلاف اهل الحجاز وبنى تميم فيما

هو

١٥٩

هو جواب لسوال اما اذا لم يكن جوابا فلا ينبغى ان يحذف فى اصلا لانه لا دليل عليه
وانكر على الجزولى استثنا الظرف انتهى ولذا قال فى الشذور وتميم لا تذكره ح
واما استثنا الظرف فاورده الرضى ولم يوجهه ووجهه فى المتوسط بانه ح
يكون مخصوصا بالظرف والذى يحذف انما هو العام كالموجود ويوجد ووجهه
السيد الجرجانى فى حواشيه على الرضى بان الظرف نايب عن الخبر فلو حذف لزم
حذف النايب والمنوب وهو مرفوض مثال حذفه نحو قوله تعالى قالوا لا ضير
ضاره الامر يضوره ويضيره ضورا وضيرا ضره والخبر محذوف فسره بقوله اى لا ضير علينا
ولو ذكر لجاز عند الحجازيين واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا كما اشار اليه بقوله
ولا اله الا الله الخبر مقدر اى موجود او لنا او فى الوجود او نحو ذلك فى التصريح قال
الزمخشرى فى جزو لطيف له على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام
تام وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جى باداة الحصر
وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها فى لا رجل فى الدار
ويكون الله مبتدا موخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظايره نحو لا سيف
الا ذو الفقار ولا فتى الا على نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد
يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل
منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص
وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى واذا جهل الخبر سوا قلنا انه خبر
لا او خبر المبتدا وجب ذكره للجهل به كقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير من
الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم به كقولهم لا عليك اى لا باس عليك اعلم ان الاسم
مثل الخبر فيما ذكر قال الرضى يحذف اسم لا فى لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون زيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا
احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد

Copyright © King Saud University